Al-Qasemi Journal of Islamic Studies, **volume 3, Issue 1 (2018), 117-152**

فقه المدينة الإسلامية تحولات وتحدّيات

راسم محيي الدين خمايسي[1]

تلخيص:

تخضع مسألة مواءمة حركة الفقه بشكل عام وفقه البنيان والتخطيط الحضري ليواكب تطور التمدن، لنقاشات وطروحات نظرية وفقهية متعددة. كما أنّ هناك مدارس لكيفية التعامل مع الإرث الفقهي، منها ما يدعو للتجديد والمرونة، وأخرى تركز على النصّ والسلفية، وحتى تدعو للماضوية. عملية التمدن السريعة في العالم موجودة كذلك في الأقطار العربية والإسلامية وهي تؤدي إلى توسع مدن قائمة وإنشاء أحياء ومدن جديدة لاستيعاب تزايد السكان وتلبية احتياجاتهم العصرية، وقد وضعت قواعد معرفية، نظرية وتطبيقية، غربية لتفسير ظاهر التمدن ومعالجة التخطيط الحضري. بعض هذه القواعد مختلف عن القواعد الفقهية التي رافقت عملية نشوء وتطور المدينة العربية الإسلامية. نسعى في هذا المقال إلى إضاءة بعض الزوايا التي رافقت تطور المدينة العربية والإسلامية. شملت هذه التطورات تحولات في مبنى وشكل ومضمون المدن في العالم العربي والإسلامي، ونشأت بها وظائف جديدة. كما خلقت هذه التحولات تحديات أمام تعريف هوية المدينة وبيان شخصيتها التي تتفرد بها، بعد أن نشأ هجين مكون من التقليدي الأصلاني والجديد المعاصر. يحاول المقال وصف نشوء المدينة العربية الإسلامية التقليدية والتحولات التي جرت فيها والتي شملت نشوء أحياء وتخطيطها حسب النظام الغربي، الذي يبدو مشابها في بعض مركباته للمدينة الحديثة التي نشأت متأثرة من الفترات الكولونياله والنيوليبرالية. هذه التحولات وضعت تحديات فقهية، اجتماعية وهُوِايتيه تلزم معالجة نظرية وتطبيقيّة لفهم طابع ومكونات نموذج المدينة العربية الإسلامية، إن وُجِدت.

كلمات مفتاحية: تمدن. مدن. مدينة إسلامية. فقه.

---

[1] أ.د. راسم خمايسي مخطط مدن وجغرافي، أستاذ التخطيط والجغرافيا الحضرية، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات، كفركنا. هذا الورقة تعتمد على محاضرة قدمت في مؤتمر: قراءات في الفقه والفلسفة أكاديمية القاسمي- باقة الغربية يوم السبت 8 نيسان 2017

استهلال

تُشكِل المدينة إنتاجا إنسانيا يتحوّل مع تطور الإنسان والمجتمع. والمدينة مخلوق حي ينمو ويكبر ويعاني من حالات مرضية، وفي بعض الأحيان تموت المدينة أو يتم إحياؤها وعلاجها بواسطة تدخل ناظم وخطط وبرامج تُصاغ بموجب فكر وأيديولوجية وثقافة تقف وراء إنتاجها وإدارتها. يسكن أكثر من نصف السكان في العالم، حاليا، المدن. هذه النسبة من المتوقع أن ترتفع إلى ثلثين عام 2030. نشأت في العام العربي، الذي يمر بمرحلة تمدن سريعة، مدنا قبل بعثة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد البعثة وانتشار الدين الإسلامي ونشوء مجتمع مسلم (خالد، 1986) يوجّه ويدار بموجب بوصلة الفقه الإسلامي. تحوّلت هذه المدن، من حيث الشكل والمضمون، لتلبي احتياجات سكانها الأساسية المتجدّدة أو الجديدة. كما خلقت هذه الاحتياجات تحديات فكرية وتطبيقية جديدة أمام الفقه، لحفظ الخصوصية والتميّز للمدينة العربيّة الإسلاميّة في واقع العصرنة والعولمة وتداخل في أنماط التخطيط والبناء وإدارة المدن. في هذا الواقع المُتغير سريعا، يَطرَح التحدي أمام الفقه الإسلامي المعاصر، ومن خلاله يجري بحث عن حكم كلّ عمل يؤديه الإنسان، وهل يكون هذا العمل أو السلوك حلالا أم محرّما أم مكروها؟ وغيرها من الأحكام التي تضبط وتوجه عملية المَدِيَنَة والتمدين التي يمرّ بها المسلمين، وذلك بالاستناد إلى المصادر الشرعية: القرآن والسنة، بالإضافة إلى الإجماع، القياس وتحكيم العقل والأخلاق. تُطرح أسئلة أخرى، كجزء من هذا التحدي الفكري وترجماته المادية، تتعلق بطبيعة المدينة الإسلامية ومكوّناتها مقابل المدينة في الإسلام، والمدينة التقليدية مقابل المدينة العصرية، مكوّنات الشكل مقابل المضمون، وعلاقة الشخصية السوسيو-ثقافية للمجتمع بمكوّناته الوظائفية والاقتصادية. شهد هذا التحدي تزايدا، بعد أن غزى فكر الحداثة الغربي ونتاجه المجتمعات العربية والإسلامية، وهيمن عليها وهندسها بموجب منظومة قيمه وسلوكياته. تحاول بعض الأدبيّات، كجزء من عملية ردّ الفعل، أن تطرح بدائل تشخّص نموذج المدينة الإسلامية وهويتها (Edensor and Jayne, 2012). تنطلق هذه الأدبيات من مفاهيم الإرث العربي الإسلامي، الذي شكّل أنماطا متشابهة، في الشكل والمضمون، من المدن في العالم العربيّ والإسلاميّ،

لأنّها شربت من ذات الفكر والعقيدة والفقه، الذي يشمل فقه المعاملات، العبادات والمقاصد.

تهدف هذه الورقة إلى عرض ونقاش أولي للتحولات والتحديات التي تواجه تمدين المدينة في الفقه الإسلامي بصفة عامة، وفيما يتعلق بالمدينة العربية بصفة خاصة. تحاول الورقة نقاش طرح ثنائية: المدينة الإسلامية مقابل المدينة في الإسلام، ومن ثمّ تتناول مفهوم المَديَّنة، التمدن والمدينة من منظور الفقه الإسلامي. نتبعها باستعراض نقدي موجز لتحولات المدينة مع سرعة التمدّن وخلط مفاهيم مَديَّنة من ثقافات متعددة. نتناول بعض التساؤلات بشأن فقه المَديَّنة والمدينة من منطلقات عربية إسلامية في العصر الحاضر، والاستعداد للمستقبل مسترشدين بموروث فقهي بين المقلّد والمجدّد. الادعاء المركزي الذي نتناوله في الورقة يتلخص بأنّ نشوء المدينة، تطورها ومستقبلها، هجين من مركبات متعددة تتحوّل وتُنتَج بتأثير مباشر لمكانة سكانها وحالهم، وتقنيات البناء وتطويع الموروث ليتناسب مع الحاضر والمستقبل. كما أنّ خطاب الهويات والتفتيش على التفرّد والخصوصية العربية والإسلامية لا ينبغي أن نحصره في الفقه فقط، بل يجب أن نتجاوزه إلى تطوير مرونة في صياغة هوية المدينة، مستفيدة من التكامل والتراكم مع الثقافات المحلية والعالمية. سلكنا في كتابة الورقة منهجية وصفية سردية نقدية، مستفيدة من قراءات لأدبيات، زيارة ودراسة حالات مدن وتجربة الباحث "كلاعب" في تخطيط مدن مفتشا عن خلق هجين متجانس بين الأصلانية التراثية المعززة للفرد والمجتمع، وبين المعاصرة الملبية للاحتياجات، محاولين أن نجتهد إضافة بعض المعرفة في فهم ماضي مدننا، واقعها ومستقبلها، وساعين إلى تجنب دخولنا حالة من الغربة والاغتراب المعرفي، التعريفي والسلوكي.

إطار عام

يعتبر القرن الحادي والعشرون قرن المدن، حيث يسكن معظم سكان العالم، بما في ذلك العالم العربي والإسلامي، المدن. تسارع عملية المَدينة (الفردية والثقافية) والتمدين (الديموغرافي والفيزيائي) هي نتاج الزيادة السكانية العالية، وفي الدول العربية والإسلامية بصفة خاصة، والتي ترافقها هجرة داخلية من الأرياف إلى المدن. ساهمت هذه الطفرة

الديموغرافية كثيرا في انتفاخ المدن وتوسّعها. شمل هذا التوسع المدن الكبيرة التي تحولت لمدن مليونية ومدن متوسطة وصغيرة الحجم، وتشكلت نتيجة إقامة أحياء ومجاورات سكنية جديدة بجانب نواة البلدة القديمة التقليدية وحولها. وفي حالات أخرى أقيمت مدن جديدة في منطقه الخليج العربي وفي مصر على سبيل المثال، يحدث هذا التوسع المديني الملحوظ منذ بداية القرن العشرين، نظرا لأنّ معظم الدول والمدن الإسلامية والعربية تعاني من سيطرة أجنبية/ كولونيالية تصدّر ايديولوجياتها، سياساتها وثقافتها إلى هذه الدول، وإلى المدن فيها بصفة خاصة. بالمقابل تستورد غالبية الدول العربية والإسلامية منها الأفكار والممارسات في صياغة الحيز الحضري، إنتاجه وإدارته (Galantay, 1987). تتم في المجتمعات العربية محاكاة النماذج الحضرية الغربية باعتبار أنّها نجحت في توفير متطلبات سكانها. واجه هذا التصدير والاستيراد والمحاكاة نقدا من قبل مفكرين ومعماريين، طالبوا بأسلمة فيزيائية (Rogan, 1986) للحيّز مستفيدين من الإرث الفقهي الإسلامي المتعلق بالبنيان، محاولين استحداث نماذج تحافظ على شخصية المكان وهويته، وعلى الإنسان والمجتمع العربي والإسلامي (إبراهيم، 1996). هذا الجهد الفكري والتطبيقي ما زال قائما بشأن إنتاج هوية الفرد وتثبيتها من ناحية، والمدينة العربية الإسلامية وإعادة تشكيلها بروح الفقه الإسلامي من ناحية ثانية، لتحافظ على تميزها وخصوصيتها. مقابل مدرسة التفتيش عن هوية وسمات شخصية مُمَيَزة ومُمَيِزة للمدينة العربية والإسلامية، هناك مدرسة تقلل من أهمية التفتيش هذه، وتدعو إلى استمرار التشابه مع نماذج المدن الأخرى في العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والتميز المكاني والثقافي المحلى، متجاوزين الانتماء الاثني/القومي أو الديني المرتبط مع الإرث الفقهي (التكريتي، 1981؛ العابد، 2017).

تتسلّح كلّ مدرسة، كالتميز والانفرادية مقابل الاندماج والتشابه، بمبررات لها مسوغاتها التي تنطلق من مرجعيات مفاهمتيه، وظائفية، بنيوية وسلوكية، ولا تتناقض بالضرورة مع الإرث الفقهي، بل يتم التعامل معه بشكل نسبي وسياقي مفرقا بين تدرج سلوكيات الفرد، وبين تكوين المجتمع وتشكيل وإدارة المدينة. يجدر الذكر أنّ التفريق والتمييز التقليدي بين القرية والمدينة أصبح من لغة الماضي وخطابه، مع نشوء مروحية من أشكال وأحجام ومضامين

مستوطنات بشريه متنوعة (ضيعة، قرية، بلدة، مدينة، حاضرة، جمع من الحواضر (ميغالوبولس) (Bilal,1995)، من حيث الحجم وتكوينات المدينة/الحاضرة الفيزيائية، الاجتماعية والوظائفية (Khamaisi, 2012). نشوء هذه المروحية موجودة كذلك في شبكة الاستيطان البشري في البلدات العربية والإسلامية. العلامة الفارقة في مشهد المستوطنة البشرية في البلدان العربية والإسلامية هو المسجد الجامع، مع أن وجود الكنائس والمعابد في البلدان الأخرى هي ظاهرة تطورت مع سيطرة الدين على الحياة العامة وتبني المجتمع الدين وتقاليده لإقامة المباني الدينية وتعظيمها في محيط المدينة. إضافة لمبنى المسجد، تشكّل اللغة العربية والثقافة الإسلامية، خاصة بم يتعلق بضهور اللغة في مشهد المدينة (Language landscape)، ولباس المرأة الساتر ظهرها وسلوكها في الحيز العام، تشكل بعض مركبات التَمَيُز للمدينة العربية الإسلامية حتى العصرية كما نناقشها لاحقا.

أثّرت عوامل متعددة على إضعاف الثنائية بين أنماط المستوطنات البشرية داخل الثقافات في الدولة الواحدة، وبين الثقافات والمناطق الجيو-ثقافية، وقللت من تَفُرد الهوية المحلية للمدينة، وفيما يلي نوجز هذه العوامل:

- زيادة عدد السكان في الدول/العالم، مما ساهم كثيرا في زيادة عدد المستوطنات البشرية وارتفعت معها نسبة التمدن أي زيادة نسبة سكّان المدن.
- ارتفاع الطلب على حلول السكن، إقامة مدن وأحياء جديدة والتوسع العامودي للبناء وتطور تقنيات البناء (البناء الصناعي) بالموازاة مع التوسع الأفقي لتلبية الحاجات المتزايدة كَمًا ونوعًا.
- هيمنة سياسات وسلوكيات السوق الحرّ، التي رافقت توسع انتشار العولمة الاقتصادية ومدارس التخطيط والعمارة الغربية المنطلقة من مفاهيم النيوليبرالية (Hackworth, 2007) والمنقولة إلى غالبية المناطق الجديدة في المدن العربية الإسلامية، مما زاد من التشابه في مبنى ومشهد المدينة، وأثر ذلك في إبراز المحلية والتَمَيُز والخصوصية فيها.
- نشوء نشاطات ووظائف جديدة تعتمد تقنيات حديثه، مؤثره وصائغة لسلوك الفرد والمجتمع في الحيز العام والخاص ومُشَكِلة لنسيج المدينة. تشمل هذه النشاطات

والوظائف مجالات العمل، العلم والبحث، الخدمات، التنزه وقضاء وقت الفراغ المُستقاة والمتأثرة من الفردانية الغربية وتطور حالات الاغتراب الفردي في المدينة.

- ثورة الاتصال والمواصلات كشفت الأفراد والمجتمعات، من ثقافات متنوعة، على بعضها البعض وساهمت في ارتفاع محاكاة المجتمعات الشرقية (العربية والإسلامية) المستهلكة، للمجتمعات الغربية (المسيحية الحديثة/العلمانية) المنتجة للفكر وأدوات تطبيقه في المدن، مما ساهم في نجاحها وسبقها المادي. هذا النجاح المنقول بواسطة أدوات الاتصال والمواصلات المتوفرة والسريعة إلى مجتمعات ترغب في وصول النجاح بواسطة تقليد الناجح، ومن ناحية أخرى يقوم الناجح بتسويق بضاعته وإنتاجه للسوق العربي والإسلامي لاعتبارات زيادة أرباحه، تعزيز الهيمنة وتامين التبعية له كجزء من الكولونيالية والإمبريالية الجديدة والتي نجدها موجودة في نسج مشهد المدينة، وظائفها واستخدام الأراضي بها وإدارتها.
- نشوء الدول القومية والمدنية وهيمنتها، رافقت توسع في محاولة تحييد مكانة الدين في الدولة الحديثة كعنصر صائغ لإدارة الحياة، بما في ذلك في المجتمعات العربية والإسلامية. فصل الدين عن الدولة، كجزء من هذه التغيرات، في مسائل إنتاج الحيز العام وتسييس شؤون الدولة والمدينة، مع بقائه واحترامه على المستوى الفردي وثقافة المجتمع. نموذج إدارة الدولة والمدينة المُنتَج والممارس به في المجتمعات الغربية طغى على السلوك السياسي والاقتصادي الدولي، وعلى المدن والمجتمعات العربية والإسلامية فِعلِيا، رغم اللغة والخطاب اللفظي المنادى لحفظ التراث والفقه الإسلامي كبوصلة وضابط لسلوك الفرد، المجتمع، المدينة والدولة. نشوء الدولة القومية القطرية العربية والإسلامية، نَحَت جانبا تطوير الفقه الإسلامي ليلبي الاحتياجات المدينية/المدنية الحديثة، مع بقاء تركيزه على السلوك الفردي.
- ساهم توسع الدول والمجتمعات الإسلامية، بما في ذلك نشوء مجتمعات أقلية إسلامية في دول ومدن غربية، في نشوء مسائل جديدة في حياة السكان، لا تجد لها حلول أو ترتيبات توجّه حياة سكان المدن التي تعيش بها بكثافة عالية وبمبانٍ مرتفعة أو في حيزات

حضرية مشتركة. هناك من يدعي أنّ الفقه وأصوله طرحا الأسس، فيمكن بالتالي اعتمادهما والقياس عليهما، رغم قلة الاجتهاد لوضع نصوص حديثه مناسبة للمجتمع وثقافته المحلية، إلاّ أنّ هذه المسائل لم تُحسم، وهناك وجهات نظر متعددة بهذا الشأن. مصادر الفقه والتشريع المُهندِسة للفكر والسلوك في المدينة، حاليا، تختلط بين مركبات أصلانية تقليدية محافظه، وأخرى عصرية مستوردة، وبينهما توتر بعضه بارز للعيان، والآخر هو جزء من تيارات مخفية تبرز بشكل لفظي وتحاول التركيز على إيجابيات الماضوية تصف معيقات الحاضر وإشكالياته، ولا تنطلق بشكل حرّ ومُحَرر نحو المستقبل. نسوق في هذا السياق ما قاله الجابري: "نحن العرب المعاصرين نفكر في الماضي كلما اتجهنا إلى المستقبل. إن التفكير في مستقبلنا يحيلنا مباشرة إلى التفكير في ماضينا، ذلك أنه ما من قضية من قضايا الفكر العربي الحديث والمعاصر تطرح إلا وكان الماضي حاضرا فيها كطرف منافس، وذلك إلى درجة يبدو معها أنه من المستحيل علينا نحن العرب المعاصرين أن نجد طريق المستقبل ما لم نجد طريق الماضي"[2]. يشكّل هذا التفكير في الماضي دافعا لتنمية مدرسة التفتيش عن هوية تُمَيز المدينة العربية والإسلامية.

- نظرا لتوزيع العرب والمسلمين في مناطق جغرافية متعددة وبيئات ثقافية يجمعها الدين الإسلامي، ورغم تنوع المدارس والمذاهب، إلا أنّ بعضها يميل إلى تغليب الثقافات المحلية واحتوائها داخل منظومة الدين الإسلامي. كما تساهم الظروف المناخية والجغرافية في صياغة مشهد المدينة ومركباتها (انظر شكل رقم 1). هذا التنوع في المدن، ذات الأغلبية المسلمة والانتماءات الطائفية والأثنيّة المتنوعة، يُخرِج المدن من حالات الثنائية من حيث: الحجم، المبنى، المشهد والوظائف. ويطرح تساؤلا بشأن مسألة تصنيف المدينة الإسلاميه وبين المدينة في الإسلام، كما سنتناولها لاحقا.
- انفتاح الدول والمدن للهجرة الخارجية لمهاجرين وافدين، يتوطنون، يعملون ويتنزهون في المدن. حوّلت هذه الهجرة الإيجابية، من مناطق جيو-ثقافية وتوطنها في مجاور داخل

[2] محمد عابد الجابري، نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة،1986، ص. 185.

المدينة، المدينة العربية الإسلامية من مدينة أحادية الجيو-ثقافة والجنس إلى مدينة تشهد ازديادا في التعددية الثقافية والمجتمعية وتنوعهما. نموذج حي لهذا التنوع المتزايد والمُؤسس على هجرة العمالة الوافدة، نشهده في مدن دول الخليج مثل: دبي وقطر. هذه الظاهرة كذلك موجودة في مدن أوروبية وأمريكية رغم الفروقات التي تتطلب دراستها.

خلقت هذه التحولات العالمية، الوطنية والمحلية تحديات أمام الفرد والمجتمع والمدينة العربية الإسلامية. جزء من هذه التحديات، تمثّل في التفتيش عن هُوية وسِمات شخصية مُمَيَزة ومُمَيِزة للمدينة، تعتمد على إرث فقهي مُطَوَع ومُطَوِع ومُعَصرَن، يُمَكِن من توجيه تطوير المدينة وتلبية حاجات سكانها. يبدأ هذا التفتيش من تحديد التعريف والتفريق بين: المدينة الإسلامية أم المدينة في الإسلام أم المدينة العربية الإسلامية (السيد، Abu-Lughod, 2010 ;1987). تعني المدينة الإسلامية أنّها مدينة ذات صفات وميزات مُتَميِزة بها متوافقة مع الإرث الفقهي الإسلامي ولها صفات تموضع ووظائف خاصة (المعتصم، 1980؛ عثمان،Abu-1988 Lughod, 1987;). يتمّ في هذا السياق تصنيف المدن في العالم حسب المناطق والدول، مثل: المدينة الأمريكية، المدينة الأوروبية، المدينة الصينية (Gregory, 2013).

نشأت مركبات المدينة الإسلامية بعد أن أصبح الإسلام دين مجتمع ومنتشرا، مخضعا كافة المُدن التي كانت قائمة قبل الفتوحات وبعدها تحت راية الخلافة الإسلامية، بالموازاة مع إقامة مدن جديدة مثل: الكوفة، بغداد والرملة في جند فلسطين. أما تعريف المدينة في الإسلام يقصد به أنّ للمدينة مكانة مختلفة في الدين الإسلامي وتبدأ من النص القرآني، حيث ذكرت المدينة في القرآن أربع عشرة مرة معرفة كلّها بأل-تعريف، فلم ترد في كلّ المواضع إلا بصيغة معرفة الدلالة. كما لم ترد في حال النكرة في أي منها. بالمقابل ذكرت القرية في سبع وخمسين موضعاً، جاءت في جميعها بصيغة الاسم، ولم تأتِ بصيغة الفعل. تظهر المقارنة السريعة أنّ ذكر المدينة ورد في سياقات إيجابية، حتى أن البعض ذهب للقول إنّ الدين الإسلامي فضّل المجتمعات الحضرية على القروية (عزب، 2013). كما أنّ الإسلام وضع منظومة قيمية وسلوكية يعبّر عنها في المدينة. الإسلام لا يحدّه زمان أو مكان، ويهدف إلى الهداية لما ينفع الإنسان في حياته الدنيوية والأخروية، ويدعو إلى إعمال الفكر والتمعن في

أسرار الكون بما يحدّد المضامين الثابتة في العمران الإسلامي. وركّز على منظومة الأخلاق كأساس لسلوك الفرد والمجتمع، أما الشكل فهو يتغير بتغير الزمان ويرتبط بالجذور الثقافية للمكان وتبقى القِيَم والأخلاق والأحكام والمفاهيم الصائغة للحدود الإسلامية، هي الدافعة لحركة المجتمع والمحرّكة لإبداعاته وتشكيل المستوطنات البشرية والمجاورات السكنية والمباني التي تشكّل الوظائف وعلى راسها المسجد الجامع. إنّ المفاهيم النابعة من الموروث المعماري وفقه العمارة والبنيان، التي نشأت وتطورت حتى دخول المدن عصر الحداثة، تلزم بعض المفكرين استئنافها وتطويرها لتشكل أساس لإنتاج وتخطيط، وبناء المدن وإدارتها. يسعى مفهوم المدينة في الإسلام إلى تحقيق المبادئ التالية:

- إحقاق العدل والتكافل الاجتماعي للفرد وللمجموعات الساكنة في المدينة رغم تنوعها، على أسس مثل وأخلاق حميدة.
- تحقيق الرضا والطمأنينة الفردية والجماعية، التي تعتمد على تطبيق العقيدة الإسلامية والعبادات والمعاملات التي تنطلق من العقيدة وتحافظ على إنجازها في الحياة المدينية.
- أعمال مبدأ التكامل وليس الإحلال في تشكيل الأحياء وبنائها والمجاور السكنية الجديدة. أو إحياء وتجديد الأجزاء والأحياء التقليدية في المدينة.
- تأمين استدامة الحياة في المدينة والتطور العضوي، التكاملي والتراكمي لأجزاء المدينة.
- تأمين الخصوصيات وحفض المحارم الفردية والجمعية على مستوى الفرد والمجتمع.

تنبثق منظومة القيم وترجمة المبادئ، التي أشرنا إليها سابقا، من الدين الإسلامي، وهي تُتَرجَم في الحياة اليومية وتتميز بها المدينة في الإسلام. أما المدينة العربية الإسلامية تشمل المركبات المذكورة ولكن تجري في الأقطار العربية. أي يتم إضافة المركب القومي العربي والثقافة المحلية لنسيج المدينة، الذي يعتمد اللغة العربية في التواصل، التعامل وحضورها في مشهد المدينة (انظر شكل رقم 2).

شكل رقم 1: موقع العالم العربي والإسلامي وموضعه على الخارطة الفيزيائية العالمية: تركّز المدن، غالبا، في المناطق الصحراوية، حيث المناخ جاف وحار، مياه شحيحة، مما أثر بالتالي ذلك على مفاهيم المدن وأشكالها وانتشارها.

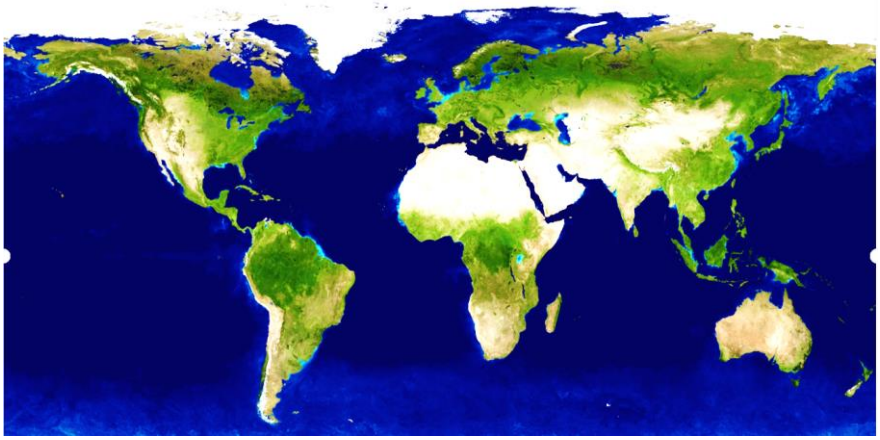

شكل رقم 2: امتداد الأقطار العربية وتوزيع المدن بها في مناطق جيو-ثقافية متنوعة داخل الوطن العربي.

المصدر: https://images.search.yahoo.com/yhs/search?

تشكيل حيّز المدينة

يتشكل حيز المدينة العربية الإسلامية ونسيجها، التي انطلقت من نواة مدينة تقليدية، من ثلاثة أجزاء: الجزء التقليدي، الذي أقيم وتطور على أساس نواة بلدة قديمة أو تمّ بناؤه حسب النموذج التقليدي، حين ساد فقه البنيان والأعراف التقليدية في حياة المجتمع كما سنتناوله لاحقا في هذه الدراسة. الجزء الثاني هو المحيط بالجزء التقليدي نمى وتطور في ظلّ الحداثة والحكم الأجنبي الكولونيالي على الأقطار العربية. تشكّل الجزء الثالث متأثرا بالنيوليبرالية والعولمة مُتَشبِها ومُشابِها في أنماط وقواعد البناء الغربية وقواعدها، وعلى النموذج الأمريكي بصفة خاصة. (Daher, 2011; Elsheshtawy, 2011).

تتفاوت هذه التركيبة الوصفية الملخّصة لحيّز المدينة العربية، في شكلها وحجمها حسب مكانة المدن وحجمها، إضافة إلى تقليدها الحضري وتدرّجها في سلم تدرج المدن على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى القطر/الدولة وتموضع المدينة الجغرافي. تختلف بعض مباني المدن مثل: القاهرة دمشق، بغداد، بيروت، تونس، القدس وعمان عن دبي، قطروجدة، علي سبيل المثال (Kliot ans Soffer, 1986; Mechkat, 1987; Pilder, 2011). وهذا يعني أنّ هناك تفاوتا، تنوعا واختلافا بين المدن العربية والإسلامية. هذا يعيدنا إلى التساؤل بشأن تعريف المدينة الإسلامية. وهل هناك نمط واحد متكرر/ ناسخ للمدينة الإسلامية، مطالبين بالحفاظ عليه وتكراره في العصر الحديث؟ أم هناك مجموعة مُثُل وقِيَم وأعراف معتمدة على موروث الفقه الإسلامي، يتم ترجمتها حيزيا لتساهم في تشكيل تميز وخصوصية للمدينة التي تسكنها غالبية مسلمة أو عربية مسلمة، لتحظى باسم المدينة الإسلامية. وهذا يعني أنّ هناك هجينا مركبا يخلق تآزرا بين مركبات النسيج الفزيائي ومشهد المدينة، ليشكل مظهرا وغلافا للمضمون القيمي والسلوكي لسكان المدينة. تجد التغيرات والتحولات في المنظومة القيمية والمرجعيات المجتمعية والأيديولوجيا السيوسيو-اقتصادية للدولة والمجتمع، تعبيرا في مبنى المدينة ونسيجها. يعطي عصر الحداثة، وما بعده، للدين مكانة مختلفة عما كان في العصور التقليدية. لذا فإنّ وجود المعبد، الكنيسة والمسجد في مركز المدن أو الأحياء،

وكمبان تشكل قلب الحيز العام، لها وظائف تعبدية وسيوسيو-سياسية واقتصادية شهدت حالة من الضعف والتراجع. لذلك فإنّ بناء فكرة تعريف المدينة الإسلامية القائلة بأنّ المسجد الجامع هو المركز كان مناسبا ربما في المدن الإسلامية التقليدية، وما زال هذا الصرح الديني الاجتماعي الفيزيائي قائما مشكّلا لهويه المدينة التقليدية، ومكررا في مواقع أخرى في محيط نسيج المدينة (عثمان، 2010).

إنّ التحولات في شكل المدن ومضمونها، التي كانت خاضعه لحكم الفقه الإسلامي من خلال منظومة الخلافة الإسلامية، مع تنوعها خلال الثلاثة عشر قرن وزيادة منذ نشأتها، صاغت مروحية من أشكال المدن ومركباتها، رغم أن سكانها على الغالب ما زالوا يدينون بالدين الإسلامي كعقيدة، معاملات وعبادات. ولكن تحولات في مبنى المجتمع، ثقافته وأدوات إنتاجه واستهلاكه، رافقت تغيرا في مكانة الدين والفقه المستنبط منة كناظم أولي ورئيسي، خاصة مع نشوء الدولة القطرية الحديثة التي تتبنى أيديولوجية سياسية اقتصادية وإدارية تسيس بها المواطنون. خلقت هذه التحولات حاجة لخلق هجين حضري ومديني تكون نتيجة التآزر في العلاقة بين الثقافة المحلية ومجمل الأعراف والقيم المجتمعية السائدة داخل المجمع، مؤثرا ومتأثرا من الفقه الديني الناظم لحدود سلوك الفرد والمجتمع ومنشآته في المستوطنات البشرية. وكذلك نتيجة اعتماد ما قامت به الدولة الحديثة لسن قوانين وتعليمات مُنشاة لنظم المجتمع وإدارته، آخذة بعين الاعتبار الأعراف والفقه، بشؤون الأحوال الشخصية بالأساس (Khamaisi,2014) (انظر شكل رقم 3). هذه القوانين والمخططات الحضرية المعدّة للمدن أصبحت المرجعية لإنتاج هذه المدن وإدارتها. جزء من هذه القوانين والمخططات عالمية وإنسانية، تأخذ بعين الاعتبار الثقافات المحلية. حيث إنّ العلاقة بين المكان وما يحتويه من معانٍ للإنسان الذي يعيش فيه، والمصاغ أو المتأثر بشكل مباشر من مجمل الأفكار والنظريات المُنتِجة لسلوك الإنسان وما تشمله من أعراف، قواعد فقهيه وقوانين وضعية. العلاقة بين المكان، الإنسان والأفكار السائدة والمطورة تشكل مركبات رئيسة في تشكيل المدينة بشكل

عام، بما في ذلك المدينة العربية الإسلامية. تكوين المدينة العربية الإسلامية التقليدية تأثر من مركبات تعتمد على الفقه الإسلامي التقليدي.

شكل رقم 3: جدلية / تآزر/ تناقض العلاقة بين منظومة التشريع ومصادرة وأثرهم على وضع المرجعية والإطار لتوجيه تخطيط، تكوين المكان في المدينة وإدارتها، والذي يربط بين المكان، الإنسان والفكر.

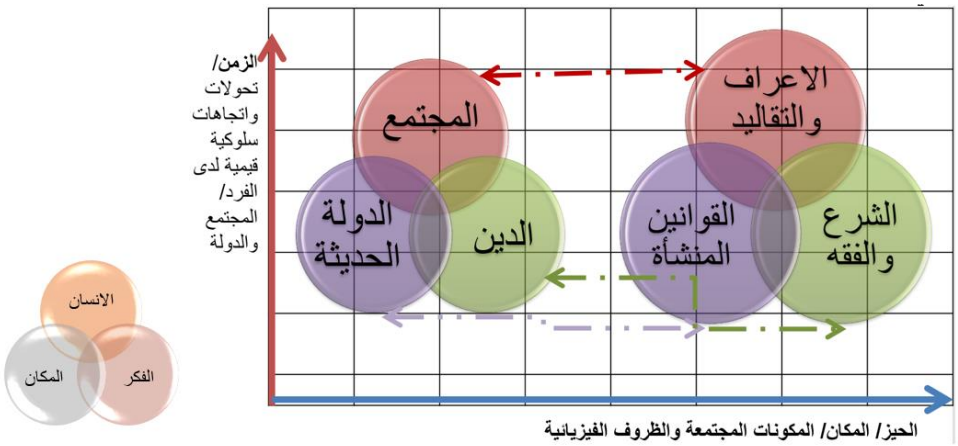

التحول في تطوّر المدن العربية الإسلامية لم يجر فقط نتيجة لعوامل داخلية، بل لعوامل خارجية مثل الكولونيالية والنيوليبراليه، التي شكلت الجزء الثاني والثالث للمدينة. هكذا أدخلت الكولونيالية نظام تخطيطي شبكي مستورد. كما أنّها أقامت مدنا / أحياء جديدة منفصلة عن المدينة التقليدية. كما أدخلت النيوليبرالية أنماط استهلاك ووظائف تركّزت في مبانٍ شاهقة وأسواق تجارية، أحدثت تغيرا ملحوظا في المبنى الفيزيائي للمدينة. تحتاج هذه المكونات إلى دراسات معمّقة.

مركبات رئيسة تؤثّر على تشكيل البيئة الحضرية التقليدية

تشكيل المكان والبيئة الحضرية التقليدية في المدينة العربية الإسلامية تتأثر بأربعة مركبات رئيسة (اكبر، Hakim, 1986;1993). المركب الأول هو الأحياء، أي إحياء الأرض وإعمارها. عملية الإحياء تكوّنت من إحياء الأرض وزراعتها والسكن والتوطن بها، بعد التوطن الأولي بها

من قبل أسرة أو قبيلة لتشكل لاحقا حيا/ مجاورة سكنية في المدينة، كتدليل على الإحياء نذكر حديث الرسول ﷺ: " من أحيا ارض فهي له"، أي يستطيع حيازتها والسيطرة عليها. المركب الثاني هو الحِمى، أي المكان أو الحيز المحمي لسكن عائلة موسعة (أو عشيرة) ولمعاشها وتطورها. لكل عشيرة حمى تتوسع به ويشكّل قطعة من المدينة أو الحيز، ولا يسمح الدخول إليه والتوطن به بدون موافقه العشيرة/ العائلة التي أحيته وتسكنه. هكذا تشكلت المدينة من أحياء ذات هوية عشائرية وصلة قرابة بيولوجية عظاميه. تطبيق مركب الحمى هو جزء من حفظ الخصوصية على مستوى الأسرة النووية والعشيرة (Luz,2014). المركب الثالث هي الشُفعة، أي توفر حق أولوية الامتلاك والحيازة من قبل الجيران الذين ينتمون للحمى، فيما لو قرر أحد المالكين بيع بيته/أرضة. تطبيق مركب الشفعة هو جزء من العرف السائد في البيئة الحضرية التقليدية، ومخالف لمبدأ البيع بالسوق الحرّ. كما أنّ تطبيق الشفعة ساهم في حفظ الحمى في الأحياء/ المجاور السكنية في المدينة. المركب الرابع هو تطبيق الميراث، أي توزيع أملاك الوالدين بين الورثة بموجب فقه يعتمد آية المواريث بقولة تعالى: " يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيما" (النساء؛ 11). يحافظ تطبيق فقه الميراث على استمرار انتماء المجاور التي أسست على مفاهيم الأحياء والحمى والشفعة في المدينة رغم التناقل (العامودي) بين الأجيال، ويقلل من الانتقال الجغرافي (الأفقي) في حيز المدينة، بالمقابل يمكّن من زيادة ارتفاع المباني عاموديا شريطة أن يحفظ حرمة الجيران. هذه المركبات الأربع والمبادئ الفقهية التي ترتبط بها، شكلت أساس تكوين نسيج المدينة التقليدية الإسلامية، بالإضافة لتقنيات البناء وعوامل أخري نتناولها لاحقا.

تحوّل جزء من هذه المركبات الأربع منها بعد أن سادت القوانين التي سُنت من قبل برلمانات الدولة القطرية والبلديات. هذه القوانين التي تعتمد على تسجيل الأراضي في السجل

العقاري، وإبقاء حق الملكية محفوظ على العقاروإن لم يسكنه المالك، وإن الفردانية والعائلة النووية التي تسكن البيت أو الشقة، أصبحت الوحدة الأساسية في نسيج المدينة، ويمكن بيعها بالسوق الحرّ متجاهلا حق الشفعة. أما بشأن تطبيق الميراث، فإنّ قوانين الدولة العصرية بشأن الأحوال الشخصية مازالت تطبق فقهها على الغالب. ويطبق، في بعض الحالات، قانون فقه غير مستنبط من الأعراف والشرع الإسلامي، حيث يطبق قانون المساواة بين الورثاء متجاهلين الانتماء الجنسي (ذكور مقابل إناث). هذه التحولات كونت نسيجا حضريا عصريا حداثيا مختلفا عن الفقه التقليدي.

شكل رقم 4: مركبات تكوين حفظ الترتيب والتراتب في نسيج المدينة التقليدية الفيزيائي الاجتماعي والثقافي

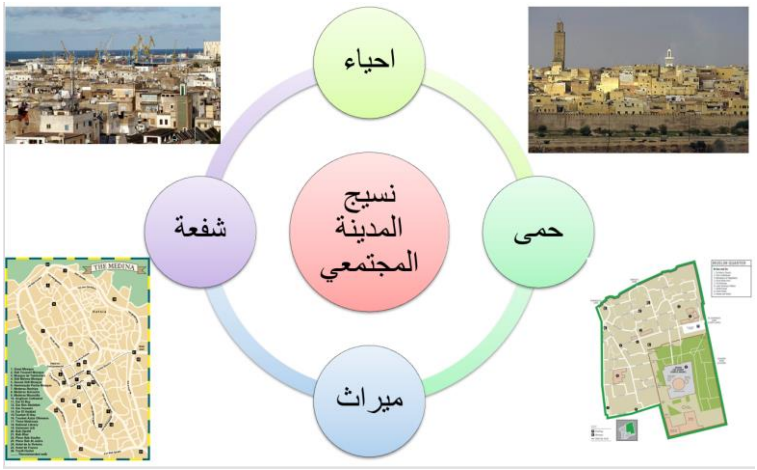

تكوين المدينة التقليدية

سبق الفتح الإسلامي وجود مستوطنات بشريه مكونة من ضياع، قرى ومدن وعاش بها الناس ونظموا حياتهم. هذه المستوطنات البشرية تكونت من نسيج عمراني ومجتمعي شمل حيزات خاصة وعامة (مصيلحي، 1995). لم يلغِ الفتح الإسلامي كل ما سبقه، بل حوله ليتناسب وعقيدة الدين الإسلامي وفقهه، مستفيدا من التجارب المادية والأعراف المجتمعية السائدة في المجتمعات التي وصلها ومكملا لها أو معدلا لما يتناقض مع العقيدة والفقه المُجدد

والمفصل، ليواكب تطور المناطق واتساعها التي سادت بها الحضارة الإسلامية. لم يكتف المسلمون عند دخولهم المناطق الجديدة بالسيطرة على المستوطنات البشرية القائمة، بل أقاموا مستوطنات بشرية جديدة. جزء من هذه المستوطنات أقيمت لاعتبارات عسكرية وتم مدينتها لاحقا، وأخرى أقيمت لاعتبارات جيوسياسية وإدارية. كدليل على الاعتبارات العسكرية، والمَدْيَنة لاحقا، هو تسلسل التسميات والتعريف للمواقع التي سُكنت، توطن بها وأصبحت مدنا لاحقا، والذي يتأثر أولا وأخيرا بمفاهيم عسكرية يتلخص: بالثغور، العساكر، الرباطات والقطائع والفسطاط. أما تسلسل التعريف المدني -الإداري اعتمد ما يمكن تلخيصه بتسميات وتعريفات، هي على النحو التالي: العواصم، الأمصار، القصبات، المدائن والنواحي. وهو ما يعبّر عن مكانة المدينة في التسلسل والتراتب الإداري. يجد الذكر أن من المجانبة للصواب أن نتوقف على حالة المدن في فترة معينة لمدينة طوّرت أو أقيمت لتكون نموذج للمدينة العربية والإسلامية، وذلك لامتداد الحضارة العربية والإسلامية أفقيا في مناطق جغرافية متعددة ومتنوعة (انظر شكل رقم 2)، رغم أن معظمها مناطق صحراوية أو شبه صحراوية (انظر شكل رقم 1)، وعاموديا على فترة زمنية تجاوزت العصر. أي أن الزمنكانية والعلاقات المفتوحة مع الحضارات المختلفة والتشابك معها أثرت على تكوين المدينة العربية الإسلامية والفقه الذي يقف من وراء تشكيل هيئتها وشخصيتها. يمكن أن نسيق مثالا على حالة التغيرات، صعود المدن وتطورها، والتمدن في منطقة الخليج العربي (قطر، دبي، مسقط، الرياض، جدة)، مقابل تحولات في مدن الهلال الخصيب، حيث أثقلتها النزاعات والحروب، وشوهت حالة تمدنها الفيزيائي، الوظائفي والاجتماعي.

مراجعة الأدبيات التي تناولت إرث تكوين المدينة في الحضارة الإسلامية، ودراسة حالات مدن تقليدية تكشف عن مركبات متوفرة أو متكررة في المدن رغم تنوع مواقعها واختلافها. اعتمد هذا الإنتاج الفيزيائي لنسيج المدينة وإدارته على مرجعيات فكرية نظريه مبنية على الفقه الإسلامي بشكل عام، وفقه البنيان بشكل خاص. كما ساهم في إنتاج تخطيط وبناء تراكمي للمدينة. يمكن تعريف فقه البنيان على أنه مجموعة من القواعد الفقهية التي طورت

وتراكمت بمرور الزمن نتيجة لتشابك حركة العمران والمجتمع ببعضها البعض، ونشوء مسائل وتساؤلات أجاب عنها العلماء والفقهاء والتي توافق بين الدين، الأعراف، الحاجات والإمكانيات. هذه القواعد تشكّل مصدرا وأساسا احتكم إليها المجتمع، السلطة، المهندسون والبناؤون عند اللزوم، لتكون الفيصل في فضّ خلافات وتوجيه تكوين المدينة بالاعتماد على فقه البنيان. فيما يلي نلخص المركبات التي تناولها هذا الفقه (انظر شكل رقم 3):

القِيَم الدينية الروحية: تشكّل هذه القيم مصدر هداية وبوصلة لسلوك الإنسان مع ذاته، مجتمعة وبيئته التي يعيش بها أو يتواصل معها (نوفل، 2016). تجدّد هذه القيم حقوق وواجبات الفرد وواجباته ومسؤولياته عن إنجازها بمراقبته لذاته أولا، وإقامة الحدود التي ذكرت نصا في القرآن و/أو ترجمت قولا وسلوكا في السنة النبوية المطهرة، ولاحقا تمّ الاجتهاد في تفسير الأحكام ووضعها أو القياس عليها من فقهاء مجددين ومقلدين. مجمل هذه القيم وضعت الإطار العام والخاص، وهندسة الوعي والسلوك العام للشخص يعبّر عنها بتعريف الحلال، الحرام، المستحب والمكروه....الخ.

الأعراف الاجتماعية والإدارية: تشكّل الأعراف المجتمعية مصدرا قيميا اجتماعيا لسلوك الناس في ظرفية معينة. أقرّت هذه الأعراف القيم الدينية والروحية بشرط ألا يكون تعارض بينهما. وإذا ما حدث هذا التعارض فإنّ الغلبة والضابط هي القيم الدينية الروحية. إنّ إقرار الأعراف كمصدر قيمي مؤشر واضح لقبول التعددية والتنوع المجتمعي والبيئي، بما في ذلك المديني في إطار الدين الإسلامي. هذه الأعراف المجتمعية المحلية تم إقرارها وتبنّيها من قبل حكام المجتمع المديني وناظميه، والذي شمل: الوالي-الحاكم، العالم-الفقيه، القاضي والمحتسب. عملت هذه الوظائف الإدارية الرسمية على حفظ القيم الدينية والأعراف داخل مجتمع المدينة المتعدد في داخلها وبين المدن المتعددة. وجود هذه الوظائف وعملها أدى دورا مركزيا في نمو المدن واستقرارها، إلى جانب تطبيق المسؤولية الفردية والمجتمعية في الأحياء/ الامتلاك، الاستخدام والسيطرة (أكبر، 1993).

البيئة الفيزيائية: تشمل مورفولوجيا المكان، تضاريسه، المناخ السائد والموضع والموقع التي تنشأ أو تتطّور فيهما المدن. هذه البيئة الفيزيائية هي الحاضنة للبيئة الاجتماعية. انطلق العرب المسلمون من قلب الصحراء، المدينة المنورة ومكة إلى خارج الصحراء نحو مدن ساحلية أو مقامة على أنهار. تشير الدراسات إلى الاختلاف في المبنى الفيزيائي بين المدينة المنورة ومكة، مما كان له أثره على التعددية الاجتماعية ووجهات التطور الفيزيائي (خالد، 1986؛ الهذلول، 1995؛ جعيط، 2005). نظرا لأهمية البيئة تم إنشاء مدن تطوّرت بشكل عفوي، كأنّها مدن قائمة أخذت بعين الاعتبار المبنى الفزيائي. نسوق، في هذا السياق، مثالا في اعتماد الاعتبارات الفيزيائية في تخطيط المدينة الإسلامية والتي شملت الموقع (Location) والموضع (Site) هي نظرية ابن الربيع (833 -877) والتي صاغها في كتابة "سلوك المالك في تدبير الملوك على التمام والكمال" (غرايبة، 2015). وضع ابن الربيع ثمانية أسس يجدر الأخذ بها في اختيار موقع المدينة وموضعها وتخطيطها وهي:

1. أنْ يسوق إليها الماء العذب ليشرب ويسهل تناوله من غير عزف.
2. أنْ يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولا تضيق.
3. أنْ يبنى فيها جامعا للصلاة في وسطها ليقرب على جميع أهلها.
4. أنْ يُقدّر أسواقها حتى ينال سكانها حوائجهم عن قرب.
5. أنْ يميّز بين ساكنيها بأن لا يجمع بين أضدادِ مختلفة ومتباينة.
6. إنْ أراد سُكْناها فَلْيسكن أفسح أطرافها ولْيجعل خواصه كُفالَهُ من سائر جهاته.
7. أنْ يحوطها بسور خوفا من اغتيال الأعداء لأنها بجملتها دارٌ واحدة.
8. أنْ ينقل إليها من أهل العلم والصنائع بقدر الحاجة لسكنها حتى يكتفوا بها ويستغنوا عن الخروج إلى غيرها.

هذه الأسس الثمانية استقاها ابن ربيع من التقليد الإسلامي في إقامة المدن وتوسيعها خلال فترة الرسول وما بعدها، وشملت مدن مثل: البصرة، الكوفة، الفسطاط، القيروان، فاس، القاهرة. هذه الأسس تدمج بين مركبات الاستدامة في المدينة والتي تربط بين الفيزيائي، البيئي، الاجتماعي والاقتصادي.

التطور العضوي أو/ والمنشأ: يشمل هذا التطور إقامة المدينة وتوسيعها منطلقة من نواة توسعت بشكل عضوي وعفوي أو عشوائي بالاعتماد على الأعراف ومركبات ناظمه دون تخطيط مسبق. هذا النوع من التطور العضوي العفوي جرى بشكل تراكمي، بعضة أُفقي وآخر عامودي، نجده في مدن كانت موجودة وتوسعت في ظل الحضارة الإسلامية، مثل: المدينة المنورة، مكة، القدس دمشق. وهناك مدن تم إنشاؤها بموجب تخطيط مسبق، مثل: البصرة، الكوفة، القيروان. حيث تم اختيار موقعها وموضعها، في الحيز الفيزيائي، حسب الأسس التي لخصها ابن ربيع، وتم خطّ الخطوط (الطرق) بشكل متدرج تؤدي إلى مركز الإمارة والمسجد الجامع، وحولها أُنشأت الأسواق. كلا النوعين من المدن المطورة عضويا وعفويا، وتلك المنشأة بموجب تخطيط مسبق، أخذت بعين الاعتبار البيئة الفيزيائية والمناخية، مما قلل مع مرور الزمن الفروقات بين نوعي المدن، العفوي المنشأ/ العضوي المنشأ، وصقلا ملامح نسيج المدينة التقليدية الإسلامية وسماتها المُكَوَن من نسيج بناء متكدس ومتراص وطرق متدرجة ملتوية مختلفة عن أسس ومبادئ التخطيط المفتوحة التي وضعت في المدينة المنشأ.

المكانة الوظائفية والجيو-سياسة للمدينة في الشبكة الحضرية: تأثّر حجم المدينة التقليدية ونسيجها بشكل مباشر من مكانة المدينة الوظائفية والجيو-سياسة في السلم الإداري للمدن الإسلامية وفي الشبكة الحضرية الحيزيّة. نظرا لتنقل عواصم حكم الخلافة ومراكزها بين مدن عديدة: من المدينة المنورة، مكة، دمشق، بغداد، القاهرة، القيروان، أشبيلية وقرطبة وإسطنبول، نشأت مدن كبيرة كعواصم وتحتها نشأ تدرج إداري، وظائفي للمدن كما وصفه ولخصه المقدسي (1965) في كتابة: "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم". أدّت هذه التحولات في مكانة المدن الجيوساسية والوظائفية في الشبكة الحضرية، في بعض الأحياء إلى نشوء تنافس بينها، خاصة في حالات انقسامات في "الدولة/ الخلافة الإسلامية، التي تشكلت مراكز حضرية متعددة. مدن العواصم أدت خدمات قدمتها لمدن الأمصار والقصبات والمدائن، ولهذا نجد اختلافا في حجم هذه المدن. نظرا لأنّ جند فلسطين كان تابعا لعواصم وأمصار أخرى، نجده على الغالب مدنا وسطية، مثل: القدس، نابلس، الخليل

وعكا نشأت وتطورت على نويات مدن سابقة، وكان أول جهد لتخطيط مدينة الرملة وإنشائها في فلسطين عام 715 ميلادية على يد سليمان بن عبد الملك، لتكون مدينة توأم لمدينة اللد ذات الأصول الرومانية.

أهمية وجود المكون: واجب، مطلوب، مستحب، منكر/مكروه: تتشكل المدينة من نسيج متنوع من الأشكال والوظائف، التي يطلبها ويوفرها السكان أو تقدم لهم الخدمات. هذا التنوع تغيرت أدواره، حجمه والعلاقة التكاملية أو التنافرية فيما بينها، وأن وجوده غير متناظر في محيط المدينة. لخّص هذه المكونات وقسّمها الفقهاء بموجب أحكام البنيان إلى أربعة أقسام رئيسية هي[3]:

1. البناء الواجب: مثل بناء المساجد لتقام فيها الصلوات. وبناء الحصون والأربطة للدفاع عن ديار المسلمين بشكل عام، بما في ذلك المدن.
2. البناء المندوب: كبناء المآذن/ المنائر والتي تندب للأذان وتظهر في مشهد المدينة. وبناء الأسواق، حيث يحتاج الناس للسلع والمقايضة، ولكيلا يتكلفوا عناء البحث عنها. فندب الشرع لذلك بناء الأسواق ليستقر بها أصحاب السلع، ويسهل للناس شراءها منهم.
3. البناء المباح: مثل بناء المساكن التي تبنى بهدف الاستغلال وإيواء الأسر ومنحهم الستر والسكينة، فمن المعروف أنّ الشريعة جاءت لحفظ المقاصد الخمس: الدين، النفس، المال، العرض والنسل. والله جعل أسباباً مادية يقوم بها البشر، كي يحققوا تلك المقاصد، ومن هذه الأسباب بناء المساكن والدور ليحفظ فيها الناس أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وتقوم فيها الأسر.

[3] الفقهاء ابن عبد الحكم الفقيه المصري المتوفى سنة 214 هـ/829م في كتابه «البنيان«. ومن من كتب الفقه التي اهتمت بأحكام البناء كتاب "الإعلان بأحكام البنيان"، لابن الرامي المتوفى سنة 734هـ

4. البناء المحظور: كبناء دور السكر ودور البغاء، والبناء على المقابر، وفي أرض الغير أو الاعتداء عليها[4].

حاجة المجتمع لوجود هذه المباني في المدينة مبررة بشكل متفاوت من حيث الفقه. كما أنّ هناك ترابطا وتكاملا فيما بينها. فوجود المساكن، رغم أنها وضعت تحت باب البناء المباح والمسموح به من ناحية فقهية، إلا إنها حاجة أساسية من ناحية أسرية واجتماعية، وإن توفيرها يكون مبررا وملزما لتوفير بناء الواجب.

قِيم الجمال المتعارف عليها بيئيا وتقنيات البناء: تتنوع قيم الجمال وتتعدد بين ثقافات ومجتمعات محلية. قيم الجمال هذه أخذت تعبيرا لها في صياغة المباني وإنتاجها في المدينة داخليا وخارجيا. نظرا لتوسع رقعة الأراضي وعدد المدن التي خضعت لحكم الخلافة الإسلامية، فنجد أنّ قيم الجمال وتقنيات المباني تختلف بين منطقة الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، تركيا، حوض النيل، المغرب العربي (شمال أفريقيا) والأندلس. توجد وبين هذه المناطق ثقافات محلية زادت من تنوع قيم الجمال وتقنيات البناء، رغم أن غالبيتها تبنت، تقريبا، أسس فقه البنينان والعمران نفسها، والمعاني المستوحاة من العقيدة والفكر الإسلامي. وهكذا فإنّ تنوع أشكال البناء وتقنياته في هذه المدن لا يقلل من شَمل مجمل هذه المدن في دائرة المدينة الإسلامية أو العربية الإسلامية.

التأثر من السابق والتأقلم لما هو محيط به: عدد ليس قليل من المدن، التي كانت قائمة ونمت وتطورت قبل بزوغ الحضارة العربية الإسلامية، نمت أساسا في كنف الحضارة الرومانية، البيزنطية والفارسية. بعض معالم هذه الحضارات بقيت قائمة شاهدة على السابق، وأخرى تم تعديلها لما يتوافق مع الفقه الإسلامي، وخلق تكاملا مواءمة بين السابق واللاحق. نظرا لأنّ الحضارة الإنسانية تكاملية وتراكمية، رغم بعض خصوصيات كلّ فترة

[4] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84

تابعة لثقافة أو عقيدة معينة وتميّزها، إلا أننا نشهد تشابها في مركبات الحضارات يُعبر عنه في مشهد طبقات المدن. مبدئيا احترم الدين الإسلامي المورث الذي سبقه وعدله، ولكن لم يُمح أو يلغَ على الغالب من محيطات المدن التي سبقت بزوغه وحضوره. لذا فإنّ مدنا كبيرة، مثل: حلب، دمشق وبيروت وحتى المدن الصغيرة، مثل: نابلس، بيسان ويافا، حافظت على معالم لمبانٍ ومنشآت قبل خضوعها للحضارة الإسلامية. تشكّل في هذه المدن نوع من الهجين والتأقلم بين مركبات المدينة حسب الفقه الإسلامي، وبين مبانٍ ومنشآت سابقة.

موقع المبني/المكون من حيث الملك، السيطرة والاستخدام: قام أكبر (1993)، كجزء من الاجتهاد وتفسير نسيج المدينة العربية الإسلامية، بإجراء دراسة تناولت تطبيق مبدأ المسؤولية وأثرها على إدارة البيئة المبنية في المدينة. لاحظ أكبر أنّ هناك تفاوتا بين تطبيق المسؤولية الفردية والمجتمعية وبين علاقة العقار، المنشأ والحيز مع الفرد. هذا الفرق يعتمد على تدرج العلاقة بين حالة المالك من ناحية، وبين المسيطر والمستخدم من ناحية أخرى. عرض أكبر، بالاعتماد على تدرج هذه العلاقة، مروحية من النماذج والبدائل يكون أعلاها المالك هو المستخدم والمسيطر. بنى أكبر وبرّر دراسته والاستنتاجات منها على فقه سلوكيات الشخص وفقه البنيان.

لغة، خطاب ومفاهيم الإنسان في المركز والتنشئة تراكمية من القاعدة: وضع الفقه الإسلامي في لغته وخطابة الإنسان في المركز. كما أنّ مفاهيم الفقه جاءت لتأمين استقرار الإنسان في بيئته ومنحة الطمأنينة. توفير متطلبات الإنسان وحفظ كرامته كانت قاعدة موجّه لإقامة أنواع المباني في نسيج المدينة بمبادرة السلطة الحاكمة، وأخرى من قبل المجتمع وأفراده من القاعدة، ومبادرة محلية على أسس الفقه لتجنب الضرر عاملين بموجب القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار".

شكل رقم 3: مركبات تكوين المدينة التقليدية واختيار توظيف، تكوين وتخطيط المدينة

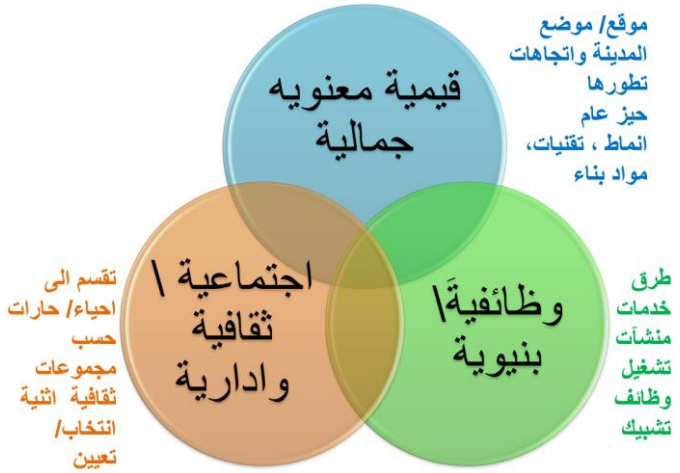

تراتب الحيزات العامة المبنية والمفتوحة

توفر الحيز العام، المبني والمفتوح، يشكّل علامة فارقة بين القرية والمدينة. فحص توفر الحيز العام في المدينة التقليدية يظهر شحته. كما يبيّن أنّ الحيز العام يتركز في المسجد الجامع (المباني الدينية) حيث يشعر الناس بالأمان كما هو شأن الحيز الخاص بالضبط. وأنّ المدينة التقليدية تفتقر للساحات العامة المفتوحة والجنائن العامة. ثقافة استغلال وقت الفراغ كانت في المباني الدينية أو في حيزات مفتوحة تابعة لمجموعات إثنية عشائرية وداخل الأحواش التي تعيش بها الحمائل أو العائلات الموسّعة. محدودية الحيز العام المفتوح يشكّل علامة فارقة ومميزة لنسيج المدينة التقليدية المتكدسة والمبنية بشكل كثيف ومتراص. رغم محدودية هذا الحيز، إلا أنّه متدرج، ومتراتب ومقسم إلى أنواع من الحيزات (انظر شكل رقم 4)، لها دور متكاملة تخدم سكان المدينة. هذا الحيز مشكّل من:

1. الحيز العام، وهو مفتوح لاستخدام كلّ سكان المدينة وحركتهم والقادمين إليها. يشعر الإنسان فيه بحريه وأمان، دون قيود أو خوف. يشمل هذا الحيز الطرق الشريانية، الساحات والفراغات المفتوحة، الميادين، ودور العبادة.

2. الحيز شبة العام، وهو حيز مفتوح لمجموعه معينة أو لقطاع من السكان من حيث الانتماءات الإثنية أو العظامية/ الحمائلية مثل الزقاقات. دخول السكان واستخدامهم له مخصص لمجموعه من السكان.
3. الحيز شبة الخاص، وهو حيز يكون جزءا من حوش سكني، ويشكل فراغا يستخدم من قبل أبناء عائلة موسعه. استخدامه من قبل الجمهور العام محدود، مراقب وبشكل غير حرّ.
4. الحيز الخاص، يشمل حيز الأسرة النووية والتي تحافظ فيه على خصوصيتها وحريتها. يلزم الفقه حماية هذا الحيز والفراغات الموجودة فيه.

شكل رقم 4: تراتب الحيزات والفراغات ووظائفها في نسيج المدينة التقليدية

المباني الوظائفية في النسيج التقليدي

أثرت العوامل المذكورة على مركبات النسيج التقليدي للمدينة العربية الإسلامية. حظيت هذه المدينة بشخصية وهوية شهدتا تحولا مع مرور الوقت. تكوّنت شخصية المدينة من المباني والمنشآت التي تميزت بها، شملت هذه المباني:

المساجد: المسجد مكوّن رئيس في المدينة العربية والإسلامية. داخل المدينة أقيمت مساجد متعددة تبعا لحجم المدينة وانتشارها الحيزي. أقيم في كلّ مدينة مسجد جامع مركزي واحد على الأقل، وتحته تدرج مساجد ومنشآت دينية. أقيم موقع المسجد الجامع في مركز المدينة الوظائفي وغالبا الجغرافي، كما هو شأن إقامة المباني الدينة (كتدرالية، كنائس ومعابد)، ولكن ما يميز وظيفة المسجد/ المساجد في المدينة أنّ كثافة استخدامها والحركة الوافدة إليها، يوميا، عالية، بالاعتماد على الفقه الإسلامي (الصلاة خمس مرات، أفضلية صلاة الجماعة في المسجد، وظيفة المسجد متعدد الأغراض). أكد الفقه على وجوب إقامة المسجد في المدينة، لذا فإنّ المسجد الجامع والمساجد التي تليه في التدرج، يشكلون مكونا فيزيائيا، وظائفيا واجتماعيا، رغم التحولات في المجتمعات العربية والإسلامية، ومحاولة محاكاتها للنموذجين: الغربي الأوروبي والأمريكي. جاورت الوظائف الإدارية والحكومية والدينية، سابقا، ودمجت بين المسجد الجامع وبين المباني الحكومية/ السرايا التي توسطت المدينة، كما هو شأن معظم المدن التقليدية. تحوّل هذا الدمج والتجاور في المدينة العصرية، وتمّ فصل وتوزيع جغرافي كنتيجة للتوزيع الإداري ومحاولات تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في المجتمع، وتعبير ذلك مكانة المسجد ودورة الوظائفي والإداري في المدينة.

مجاور وأحياء سكنية: تكونت الأحياء متأثرة من عوامل الحيازة على الأرض وفقه البنيان المرتبط بسلوك المجتمع والتراتب فيه. هذه المجاور والأحياء ضمت مساكن أقيمت متأثرة من تقنيات البناء، تأمين الخصوصية ومن المبنى الاجتماعي والتراتب فيه من حيث القرابة والمكانة (Abu-Dayyeh, 2004; 2006). تشكّل حفظ الجيرة قيمة مركزية في الفقه. يقول الله تعالى: " وَٱعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي القُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ....."(النساء، 36)، كما أنّ هناك أحاديث وسلوكيات كثيرة للرسول صلى الله علية وسلم وللسلف ذكرت في الفقه تؤكد قيمة حفظ الجيرة، على سبيل المثال قول الرسول: "ما يَزالُ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ" (متفق عليه). هناك تعريفات متعددة بشأن حدود المجاور، هناك من يشير حتى الجار السابع، كما حدد بعض الفقهاء الجوار بأربعين دارا من كلّ جانب من الجوانب الأربعة. المراد بالجار من تجاوره ويتراءى

وجهك ووجهه في غدوك أو رواحك إلى دارك، فيجب أن تعامل من ترى وتعاشر بالحسنى، فتكون في راحة معهم، ويكونوا في راحة معك[5]. ما زال الاجتهاد بمسالة المجاور وتحديد الأحياء السكنية (حجمها، مكوناتها، العوامل الصائغة لها فيزيائيا واجتماعيا) تُشغِل الفقه وتطبيقه التخطيطي الإداري في المدن التقليدية والحديثة.

شبكة الطرق: تشكّل الشرايين التي تجري بها الحركة في المدينة. هذه الشرايين تشبه الشجرة في توزيعها وتدرجها. بعضها انطلق من تخطيط مسبق وتغير مع الوقت نتيجة التحولات والتعديات، وأخرى نشأت بشكل عفوي مرافقه لعملية الإحياء والإعمار الزاحف. عرض وتدرج شبكة الطرق وتدرجها تأثرا بوسائل المواصلات وتقنياتها، حجم المدينة ووظائفها. نجد في البيئة التقليدية الطرق ضيقة وملتوية وتدور حول عرض خمس أمتار لقول الرسول: " إذا اختلف الناس في الطريق بينهم فحدها سبعة أذرع" (الهذلول، 1994: 80). أدت هذه الطرق إلى توجيه المبنى والوظيفة المركزية في المدينة وهي المسجد ودار الحكم. نشأت حول الطرق الأسواق عملا بالقول: "التجارة حيث تكون مزاحمة الأقدام". هكذا أدت الطرق وظائف مركزيه في المدينة، وتشكلت كنتيجة لوسائل المواصلات وتقنياتها واتجاهات الحركة وكثافتها. نسترشد من تكوين الطرق في البيئية المخططة والعفوية منها، على التحولات في المدينة التقليدية وتوسعات المدن في الفترة الكولونيالية والفترة الرأسمالية.

مباني وظائفية عامة: أقيمت في المدينة مبانٍ أدت وظائف خدمة المجتمع دينيا، اجتماعيا، اقتصاديا وإداريا. هذه المباني شملت دور الحكم والإدارة، الأسواق، المدارس، الخانات، بيوت الضيافة، الحمامات، الأفران والمشاغل، القلاع والأسوار الخارجية. أقيمت هذه المباني كجزء من نسيج المدينة الفيزيائي والوظائفي، متأثرة في تحديد موقعها وموضعها من الفقه واعتبارات أخرى. تستخدم كتب الحسبة، مثلا، تطبيق مبدأ الحاجة كعامل أساسي في تحديد موقع السلعة بالنسبة للمدينة. كما أنّ تموضع الوظائف وتحديد موقع البضائع في السوق يعتمد على ما يمكن تلخيصه بثلاثة مبادئ: التماثل، التكرار النسبي: وتجنب الأذى

[5] http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=65&ID=480

والضرر، عملا بقول الرسول: " لا ضرر ولا ضرار" (أكبر، 1993؛ الهذلول، 1994). أقيمت وطوّرت القلاع والأسوار لحفظ أمن السكان والدفاع عن المدينة.

هجين في المدن بين القديم والجديد

حدثت خلال التاريخ الطويل للمدن العربية والإسلامية تحوّلات في مبنى المدن ونسيجها الاجتماعي. تأثّرت هذه التحولات من عوامل خارجية وداخلية. ما زالت بعض هذه المدن تحافظ على طابع النواة التقليدية للمدينة، مثل: عكا، القدس، نابلس، القاهرة، حلب، وأخرى جرت بها تعديلات كبيرة، مثل: مدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة لاعتبارات وظائفية (انظر شكل رقم 5). لأنّ المدينة ليست مُكَوَنا ثابتا، بل متأثرة بالحياة فيها، وبما تشمله من صراعات دائمة، تغيير بالتالي تقنيات البناء وكلّ ما له علاقة في تأمين الحركة داخل هذا الحيز. كم أنّنا نجد بعض المدن التي لمع صيتها ونشأت بها سيرورات أدت إلى خفض مكانة المدينة في سلم المدن العربية الإسلامية أو داخل القطر الذي نشأت فيه. كان لهذه التحولات أثر مباشر على مكوّنات المدينة، وشكّلت تحديا أمام الفقه لوضع قواعد وحلول تعتمد على الإرث الفقهي للبنيان، ولا تقف عنده بل تجدّد وتعصرن هذا الفقه ليكون نبراسا يوجه إعادة إحياء المدن التقليدية وتطويرها، ويربطها ويوصلها مع الأجزاء التي نشأت في الفترة الكولونيالية والرأسمالية الحالية. يشار إلى أنّ مسألة خلق التوازن، التكامل والتراكم الفيزيائي والمجتمعي لمكونات محيط المدينة ليس خاصا بالمدن العربية الإسلامية، بل تواجهه المدن في المواقع والثقافات الأخرى. لكن المسألة المركزية في سياق مقالنا هي: كيف يمكن عصرنة الفقه بناء على تأصيله ليكون الموجّة لخلق التوازن بين أجزاء المدينة العربية الإسلامية الموسعة، إلى جانب صياغة وتطبيق مرجعيات ومبادئ تخطيط وتطوير أحياء أو مدن جديدة؟

شكل رقم 5: هدم البيئة الحضرية التقليدية في مكة المكرمة لتوسيع الحرم المكي وإنشاء مراكز تجارية سياحيه في محيطة، آخذا بعين الاعتبار الأولويات لتوفير المتطلبات والتجديد عملا بتطبيق فقه الواقع. يظهر في الشكل الثاني تكوين مدينة دبي وتوسعها وتحدي التوازن

بين المحلية والعالمية. كما يظهر في الشكل الأول أدناه واقع مدينة جدة وتخطيطها، وتحولات مواجهة الانفتاح على الجديد مع حفظ الموروث.

تمّ عرض جزء من هذه التحولات بإيجاز في عرض الإطار العام. إضافة إلى ما تقدّم، شكّلت مركبات قِيَم الجمال المعمارية وتقنيات البناء، وحجم الطلب المتزايد على البناء لتلبية احتياجات السكن التي رافقت عملية التمدن ونشوء وظائف جديدة في محيط المدينة لتوفر احتياجات السكان وتلبيه متطلباتهم المتنوعة، شكّلت معا عوامل مشتركة لإحداث التحولات في مبنى المدينة ووظائفها. شوّشت هذه التحولات وحوّلت مبنى المدينة، كما أدت إلى تداخل بين مبادئ الفقه وتعليماته ومصادره، وبين مبادئ القوانين المدنية وتعليماتها التي تلازم تخطيط المدن وإدارتها (الكناني، 2006).

أدت عملية التمدن والتمدين التي تمرّ بها معظم المجتمعات العربية والإسلامية إلى انتفاخ معظم المدن وتورّمها، وذلك لأنّ جزءا كبيرا من عملية التمدن لم يُعَدّ لها، تخطيطيا، بشكل مناسب. نشأ تفاوت وفجوات داخل المدن مما زاد من تشويش شخصية المدينة وهويتها. نظرا لأنّ الفقه حُيِدَ كناظم وموجه ديني أخلاقي لسلوك المجتمع وتشكيل نسيجه، وقامت مقامه أنظمة المخططات والقوانين البلدية والقطرية. التحدي الحالي الذي يواجه المدن العربية، يتعلق بطرح أجوبة لأسئلة وتساؤلات تعالج وتوجّه تكوين شخصية المدينة الإسلامية وهويتها الفارقة حتى في العصر الحديث، وتكون موازنة ودامجة بين الإرث والتقليد القِيَمي والأخلاقي، وبين الاحتياجات المادية الحديثة ومركبات المدينة المعاصر (انظر شكل رقم 6).

شكل رقم 6: حوصلة التحديات بين الفقه والمجتمع لحفظ، تجديد وتأهيل المدينة التقليدية وتشكّل المدينة العربية الإسلامية العصرية.

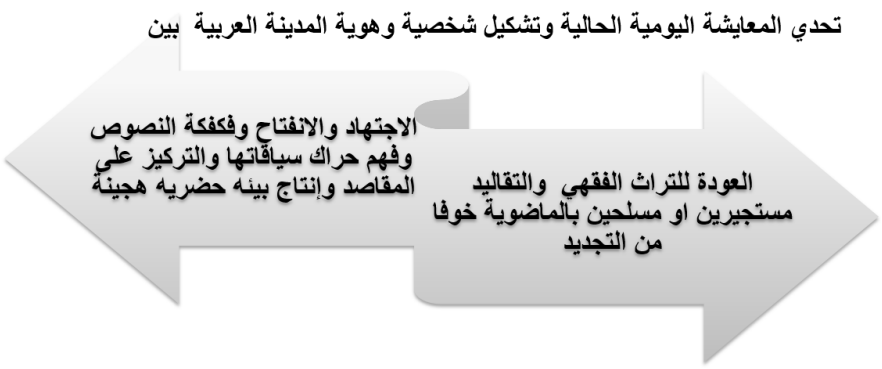

خاتمة وتلخيص

مازال النقاش يدور حول تعريف شخصية المدينة الإسلامية وهويتها، المدينة العربية الإسلامية أو المدينة ذات الانتماء والتخصيص الإقليمي (المدينة الشرق أوسطية)، أو القطرية (المصرية الفلسطينية). كما يترنح النقاش بين طرح أنموذج تاريخي تقليدي متكرر للمدينة العربية الإسلامية، أو نماذج متعددة متأثرة من عوامل الموقع والموضع والأعراف السوسيو-ثقافية للمجتمع والزمنكانيه لنشوء الإرث الذي قامت عليه وتطّوره. كما أنّ النقاش يدور حول فهم العلاقة بين الأجزاء القديمة التقليدية، التي نمت بشكل عضوي وعفوي، وبين الأجزاء الجديدة المخططة والعشوائية وكيفية التجسير بينهما إذا أمكن الأمر. هذه النقاشات لا تنفرد بها شأن المدينة العربية الإسلامية، بل تشترك في بعضها مع مسائل فهم تطور المدن حسب نماذج مقولبة ومحاولة تنميطها بموجب نمط واحد وموحد. يتعلق ما تنفرد فيه المدينة العربية الإسلامية بمكانة الدين والفقه المستنبط منه، والموجّه لمحاولة عرض نموذج للمدينة الإسلامية (كلاي, 2016). نظرا لأنّ الدين الإسلامي يعتمد على نص عربي وقفي ثابت يتم الاجتهاد في تفسيره. لا شك أنّ الفقه الإسلامي أدخل مركبات محددة ومكونة للمدينة التي أصبح يطلق عليها المدينة الإسلامية. بالرغم من ذلك، يخطئ من يظن أنّ هناك نمطا واحدا متكررا للمدينة العربية الإسلامية، بل هناك أنماط متعددة تكوّنت من هجين من المركبات، رغم تكرار وجود بعض المباني الواجب توفرها في نسيج المدينة التقليدية. كما أنّ التحولات التي مرت وتمرّ بها المدينة ذات الأغلبية العربية والإسلامية، ومحاكاتها لمدن في العالم أو تطورها لتوفير الاحتياجات والمتطلبات العصرية، زادت من النموذج الهجين في المدن العربية والإسلامية.

يشكّل موروث فقه البناء، وتطوير المدن العربية الإسلامية وإدارتها مصدر إيحاء/ توجيه/ وهداية قيمية وسلوكية لاستدامة التخطيط والتنظيم الإسلامي في المدن العربية والإسلامية، بما في ذلك الفلسطينية. كما يشكّل مركبا مركزيا مُصمِّما ومنتجا للمدينة. ما زال هذا الموروث موجودا بشكل جزئي في نسيج المدينة الفيزيائي، وفي الثقافة المجتمعية

رغم محاولات محوه والإحلال مكانه لاعتبارات أيديولوجية، سياسية، ثقافية وبنيوية مستوردة ومهيمنة. بالرغم من ذلك فإنّ بعض أفراد المجتمع يطالبون بتعزيز الوعي المجتمعي، المهني والإداري من أجل تمكين الفقه، كمركب مركزي في تشكيل المدينة، مع تلقيحه وتزاوجه والقوانين والمخططات العصرية لخلق هجين منظم لمكونات المدينة العربية، دون أن يُحدث إغلاقا للتعامل الواعي مع التحولات التي تجري في المدينة العربية الإسلامية، أو خلق انغلاق على المختلف، والامتناع عن إحداث التنوع داخل هذه المدن.

خلق هذا الهجين المتنوع يستوجب إحياء، تأهيل وتمكين هذا الموروث الفقهي، وتأصيله وتجديده واستخدامه كرافعة حضرية ليشمل المركبات الفكرية، الثقافية والفيزيائية، التي تمكّن التكامل والالتقاء المتجانس والمُيَسر في نسيج المدينة ليشمل مجمل مركباتها. فهم أو تكوين هذا الهجين يلزم تكثيف الجهد النظري والتطبيقي من خلال إجراء دراسات وعقد مؤتمرات لفهم أكثر لهذا الموروث، لمقارنته، إعماله وإمكانية تطويعه لنظريات ومنهجيات إقامة المدن المستوردة وتخطيطها، والإفادة منه لواقعنا المعاصر ومستقبل أبناء المدن العربية الإسلامية. ولتجاوز خطر زيادة غربتهم واغترابهم في مدنهم، ليتحولوا عن التقليد في نسخ أنماط مدن، وتمدن ومدينة نشأت وتطورت في مجتمعات أخري تنقل إليهم طوعا أو كرها.

رغم التحولات الفزيائية في تكوين المدينة، فإنّ مصادر الفقه على ما تحمله من ليونة وشمولية مازال تسيطر على وعي وسلوك قطاعات كبيرة من المجتمعات العربية والإسلامية، لأنّ مصادر الفقه وأحكامه ما زالت تصيغ ثقافة هذه القطاعات. كما أنّ التناقض في الماهية بين الفقه والقوانين ليس كبيرا، إذا ما كان الهدف حفظ الحقوق، وتأمين الطمأنينة للإنسان في بيئته الحضرية على أساس تطبيق منظومة أخلاقية إنسانية. وبالرغم من ذلك مازال التحدي القائم هو تجاوز الوقوف عند النص الذي يصيغ الحكم الفقهي، نحو عرض المقاصد وإجراء جهد فكري لتحريك مفهوم النص في الأحكام والمبادئ ليتناسب مع التطورات في المَديَّنة والمدينة.

إنّ النمطية في تحديد مركبات المدينة العربية الإسلامية التقليدية، ونقلها من النموذج التقليدي إلى النماذج العصرية، خطأ بكلّ المقاييس. وجود المسجد الجامع، تعدده وتدرجه في محيط المدينة أصبح أمرا طبيعيا فيها. وإنّ تكرار مشهد المآذن في خط أفق المدينة يشوّش ويضعف، مع ظهور وتكرار المباني المرتفعة متعددة الطوابق والتي تستخدم للسكن، وكمكاتب عامة وخاصة، أسواق، بنوك، شركات تامين، جامعات ومراكز أبحاث، متاحف مسارح ومقاهٍ. كما أنّ تشكيل المجاور السكنية من مبان مرتفعة فيزيائيا، والتوطن بها على أساس عصامي وطبقي من ناحية اجتماعيه اقتصادية، غيّرت معالم المدينة، وأصبحت تخلق تحديا أمام مخططي المدن والمعماريين لكيفية المواءمة بين التكوين الحضري للمدينة ومركبات الإرث الفقهي، سواء كان سلفيا أو مجددا.

وأخيرا، يمكن أن ندعي أنّ تكوين المدينة العربية المهجنة والمتنوعة، وغير المصاغة والمنتجة بموجب نموذج واحد، مازال مشتركا مع الفقه الديني الإسلامي، والثقافة الناتجة عنه والمتعلقة بوجوب سيادة المسؤولية والرقابة الذاتية على أسس قيم أخلاقية إيمانية برقابة ربانية مترجمة بموجب الفقه. تسود مقابل هذه الرقابة الذاتية والربانية، الرقابة المصلحية الوظائفية الفردانية القانونية التي يفرضها القانون العرفي والوضعي. هذا التفريق (بين الرقابة الربانية والرقابة المدينة) يشكل عنصرا ناظما مترجما إلى خصوصية في روح المدينة الإسلامية ومضمونها، رغم التشابه في الشكل والنسيج الحضري مع مدن أخرى. وهكذا فإنّ وجود عامل الدافع الذاتي الديني- الرباني- مقابل المادي، بالإضافة إلى حضور اللغة العربية، يشكل عاملا صائغا للسلوك الشخصي والمجتمعي في تشكيل المدينة والعيش بها. هذا لا يعنى أنّ العامل الرباني/ الضميري غير موجود في مجتمعات متدينة أخري، ولكنه ما زال موجودا بشكل ملحوظ وغالب في المجتمعات العربية الإسلامية، ومشكلا للفقه المستنبط منة أنماط سلوك الفرد (الذكر والأنثى)، المجتمع والمدينة.

المصادر

ابن أبي الربيع، شهاب الدين، **سلوك المالك في تدبير الممالك على التمام والكمال**، المخطوط (الأوراق 33 ب و 34 ب) القاهرة، 1286هـ.

إبراهيم عبد الباقي، الخصائص العمرانية للمدينة الإسلامية، منظمة العواصم والمدن الإسلامية، 1996.

التكريتي، ناجي، المدينة العربية الإسلاميّة في الدراسات الأجنبية- دراسة نقديّة مقارنة، مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الرابع، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الجاحظ، بغداد، ص. 136- 170، 1981.

الجابري محمد عابد، نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 1986، ص 185.

الهذلول صالح بن علي، المدينة العربية الإسلامية؛ أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية، الرياض، 1994.

المعتصم محمد، المدينة الإسلامية وخصائصها، جامعة قطر: حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، 1980، ص. 217- 254.

أكبر جميل، عمارة الأرض في الإسلام في الإسلام؛ جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1993.

الكناني كامل، تخطيط المدينة العربية الإسلامية الخصوصية والحداثة، مجلة المخطط والتنمية، العدد 15. ص. 2-25، 2006.

العابد بديع، العمارة العربية-الإسلامية: التفسير التاريخي، المستقبل العربي، عدد: 465، 2017.

السيد، وليد، قراءة نقدية للدراسات التقليدية في المدينة العربية الإسلامية: إشكالية المصطلح. على الموقع: شبكة التخطيط العمراني،

http://www.araburban.net/urban planning/1257-(1) ،2010

جعيط هشام، نشأة المدينة العربية الإسلامية؛ الكوفة. بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، طبعه ثالثة، 2005.

خالد حسن، مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعده. بيروت، دار النهضة، 1986.

خالد عزب، التراث الحضاري والمعماري للمدن الإسلامية، دار الكتب العلمية، 2003.

عثمان عبد الستار محمد، المدينة الإسلامية، الكويت: عالم المعرفة 128، 1988.

عثمان عبد الستار محمد، فقه العمارة الإسلامية بين البحث والتعليم، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية تحت عنوان: تنمية اقتصادية لتراث عمراني نعتز به، 23-28 أيار 2010، الهيئة العامة للسياحة والآثار، 2010.
https://www.researchgate.net/publication/303310851_fqh_almart_alaslamyt_byn_albhth_waltlym

غرايبة خليف مصطفى، منهجيّة الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أنموذجا)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد 8، العدد 1 ، ص. 183 – 199، 2015.

مصيلحي فتحي محمد، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل، العصافر قبلي، مطبعة روای وشركاه، 1995.

نوفل إسلام محمود حسن، القيم الإسلامية في عمران المدينة، ورقه قدمت لمؤتمر "الحداثة في مواجهة العمارة الإسلامية"، جامعة القاهرة، محور "عمران المدينة الإسلامية".

לוז, נ. (2016). "מודל 'העיר האסלאמית' ונופה של העיר ההיסטורית המזרח תיכונית: קריאה לפרידה מפרדיגמה מחקרית", *המזרח החדש*, נה, 177-199.

Abu-Dayyeh, N. I. Persisting vision: plans for a modern Arab capital, Amman, 1955-2002", *Planning Perspectives*, 19, pp. 79-110, 2004.

- "Prospects for historic neighborhoods in atypical Islamic cities: the view from Amman, Jordan", *Habitat International*, 30, pp. 46-60, 2006.

Abu-Lughod, J. (1987). "The Islamic City, Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance", *International Journal of Middle East Studies*, 19 (2), 155-176.

Bilal Ahmad, Urbanization and Urban Development in the Muslim World: From the Islamic City Model to Megacities, GeoJournal, vol. 37, no.1, pp. 113-123, 1995.

Daher, R. F. (2011). "Amman: Disguised Genealogy and Recent Restructuring and Neoliberal Threats", in: Elsheshtawy, Y. (ed.), *The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development*, Abingdon and New York: Routledge, 37-68.

Dieterich, R. (2002). "Orientalizing the Orient: Renovating Downtown Amman", *ISIM Newsletter*, V. 10, p.16.

Edensor Tim and Jayne Mark, (eds.), Urban Theory Beyond the West; Aword of cities. London, Routledge, 2012.

Elsheshtawy, Yaser. (ed.), *The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development*, Abingdon and New York: Routledge

Galantay, E.Y.. "Islamic Identity and the Metropolis: Continuity and Conflict", in: Saqqaf, A. Y. (ed.), *The Middle East City: Ancient Traditions Confront a Modern World*, New York: Paragon, 5-24, 1987.

Khamaisi, Rassem. Transition from ruralisim to urbanization: The case of Arab localities in Israel, in: Maos, J,O. and Charney, I., *Themes in Israeli Geography* (eds.), Spacial Issue of Horizons in Geography, vol. 79-80, university of Haifa, Haifa, pp. 168-183, 2012.

Khamaisi, Rassem. Landscape Architecture between Legislation and Tradition, in: Hubertus Fischer, Sarah Ozacky-Lazar and Joachim Wolschke- Bulmahn (eds.) Environmental Policy and Landscape Architecture, Leibniz University, Hannover Germany, CGL-Studies, vol. 18, pp.193-208, 2014.

Hakim, Besim S.. Arabic-Islamic cities: Building and planning principles. London: Kegan Paul International, 1986.

Hackworth, J., The New-Liberal City: Governance, Ideology and Development. Ithaca: Cornell University Press, 2007.

Gregory Aldous, "The Islamic City Critique: Revising the Narrative", Journal of the Economic and Social History of the Orient, 56/3, pp. 471-493, 2013.

Kliot, Nurit., Soffer, Arnon. “The Emergence of a Metropolitan Core Area in a New State – The Case of Jordan”, *Asian and African Studies*, 20, pp. 217-232, 1986.

Mechkat, C. (1987). "The Islamic City and the Western City: A Comparative Analysis, in: Saqqaf, A. Y. (ed.), *The Middle East City: Ancient Traditions Confront a Modern World*, New York: Paragon, 25-48.

Pilder, A. D. *Urbanization and Identity: The Building of Amman in the Twentieth Century*, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Department of History, University of Miami, 2011.

Luz Nimrod, The Mamluk City in the Middle East. History, Culture, and the Urban Landscape, Cambridge, pp. 95-98, 2014.

Rogan, E. L.. "Physical Islamization in Amman", *The Muslim World*, 76 (1), 24-42, 1986.